

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLICUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR ET DE
LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE
UNIVERSITE 8 MAI 1945 GUELMA

RECTORAT
CABINET

CELLULE D'INFORMATION ET DE
COMMUNICATION



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 قالة
رئاسة الجامعة
الديوان
خلية الإعلام والاتصال

**أخبار التعليم العالي وولاية قالة
عبر الصحافة الوطنية**

غرفة الفلاحة لولاية قالة مخططات طموحة للنهوض بمختلف الشعب

تتزم الغرفة الفلاحية لولاية قالة، بإدارة عدد من لجان تسييرية واجتماعات رسمية بجمعية كفاءة الطاقين في الميدان، لتحضير لانتقال عملية عرض المخططات الاستراتيجية هذه الموسم، حسبما كشف عنه المكتب بالإعلام والاتصال بالغرفة الفلاحية لولاية قالة محمد أمين حنين، في سياق الخطط القادمة من أجل النهوض بمختلف الشعب الفلاحية بالولاية.



أوضح حمدي أن العملية تندرج في إطار ترقية وشمولية مختلف الشعب الفلاحية بالولاية، لا سيما بولاية قالة، التي حققت خلال الموسم الماضي، أزيد من 3 ملايين 900 ألف قطار من المصاحم المصنعية، ما أهلها لإحتلال المركز الثاني على المستوى الوطني، بجنس مصاحم كُثرت بأزيد من 4 آلاف هكتار، إذ تم تعميم الظروف الصحية المصنعية جراء انتشار جائحة كورونا، من تسجيل تحسن في الشمية خلال الموسم الأخير، والتي من الإنتاج وكذا المساحات الإجمالية المخرجة، سواء من حيث الكمية الإجمالية المنتجة، أو من حيث التوعية والعمود الذي تراوح في بعض المستثمرات الفلاحية، بين 800 قطار و1200 قطار في الإنتاج، حيث عززت النتائج المحققة، مثلاً لأطراف في تلك المتحدث، مكانة الولاية كقطب فلاحى متميز جويًا ووطنيا في هذه الشمية الأستراتيجية، وتتوقع نفس المصالح خلال موسم 2020 - 2021، إنتاجا يفوق 3 ملايين قطار، إذ بلغت المساحة المسجلة على مستوى تحديد بطاقة الهوية للمستثمرات الفلاحية بالولاية إلى غاية جانفي الجاري، ما يفوق 1146 هكتار، والمساحة مرشحة للإرتفاع، فيما تجاوزت العام الماضي 2500 هكتار، علما أن عملية وضع المشائل تكون في شهر مارس المقبل.

الشرع في ضبط قوائم الفلاحين والمستثمرات

باشرت اللجنة الولائية المكلفة بالإحصاء العام الفلاحي بكتابة، عملها منذ ما يقارب الشهر، فيما تجري حاليا عملية ضبط القوائم الاسمية للفلاحين والمستثمرات الفلاحية بالولاية، حسبما أكد المكلف بالإعلام والاتصال بالغرفة الفلاحية المذكورة، وأوضح المتحدث أن اللجنة التي تتكون من ممثلي الغرفة الفلاحية ومديرية الفلاحة والحيوان الوطني للأراضي الفلاحية والتعاونية الجهوية للتعاونية الفلاحية وتعاونية الحبوب والبقول الجافة، تسهر على متابعة المعطيات الخاصة بمدد الاستثمارات الفلاحية، ومن المتوقع أن تكون هناك خرجات ميدانية إلى المستثمرات الفلاحية لتفعيل نشاط اللجنة التي أنشئت في إطار المخطط الخماسي 2020 - 2024، من أجل حماية الثروة الحيوانية، ويهدف الإحصاء العام إلى ضبط عدد الفلاحين وعدد

شعبة "البروم" أضرت بمحاصيل القمح

سأمت الغرفة الفلاحية لولاية قالة منذ إطلاق عملية الحرث والبرق قبل نهاية سنة 2020، ما يقارب 4040 بطاقة تحديد هوية

شدد اللهجة مع بعض المتقاعسين الوالي يكشف عن توزيع أنفي سكن قريبا

سُخِّرع، قريبا، في تسليم المصاحم على مراحل، للمستفيدين، ضمن حصة أنفي سكنية بصيغة العمومي الإيجاري ببلدية قالة، حسبما كشف عنه الوالي كمال الدين كروبيو، الذي شدد اللهجة أمام المتقاعسين في تمام البرامج، وأوضح نفس المسؤول في افتتاح الدورة العادية لسنة 2020 للمجلس الشعبي الولائي، أن مصاحم الولاية قررت تسليم السكنات بعد انتهائها من دراسة كل الطعون التي تقدم بها طالبو السكن بالبلدية، مباشرة بعد نشر القائمة الأولية للمستفيدين ضمن هذه الحصة، مشيرا إلى أنه أشرف شخصيا رفقة رئيس المجلس الشعبي الولائي، على رئاسة اللجنة الولائية لدراسة الطعون، وأرجع المتحدث سبب تسليم السكنات للمستفيدين ضمن هذه الحصة على دفعات، إلى تأخر اشغال التهيئة على مستوى المواقع السكنية التي أنجزت بها الوحدات المبرمجة لتوزيع، داعيا بالمناسبة، كل

قطاع الموارد المائية

إنجاز 25 مشروعا بمناطق الظل

أكد والي قالة كمال الدين كروبيو، الأسبوع الماضي، أن مناطق الظل بمختلف البلديات قد استنفدت خلال السنة الماضية، من إنجاز 25 مشروعا في قطاع الموارد المائية، موشحا في كلمته خلال افتتاح الدورة العادية للرابعة لسنة 2020 للمجلس الشعبي الولائي، أن المشاريع الموجهة لغائدة مناطق الظل السنة المنقضية، مكنت من إنجاز ما مولوه 62 كلم شبكة المياه الصالحة للشرب، و4 خزانات للمياه، ومغطيت لشح المياه، ونفت لاستخراج المياه، وأعاد الموزون بأن المشاريع المنفذة في مجال تحسين تزويد سكان مناطق الظل بعدد من الولاية، حُصِّن لها غلاف مالي إجمالي يفوق 180 مليون دج، موشحا أن مناطق ظل أخرى ستستفيد خلال السنة الجارية، من إنجاز 17 مشروعا مماثلا في قطاع الموارد المائية، وتأتي المشاريع الخاصة بتكفل سكان مناطق الظل حسب ذات المسؤول، ضمن برنامج استراتيجي، جاري تطبيقه في إطار تلميحات الإدارة المركزية، من أجل ضمان تزويد منتظم ومستمر للسكان بالمياه الصالحة للشرب، وذلك بالاتصاف على الخرجات الميدانية لبعض البلديات، وعقد لقاءات مع المنتخبيين المحليين والمجتمع المدني والموالطين في تلك المناطق.

جامعة 8 ماي 1945

45 ألف أورو مداخيل اتفاقات التعاون الدولي

أكد مدير جامعة 8 ماي 1945 بقالة، صالح القون، أن مداخيل الجامعة بلغت 45 ألف أورو خلال سنة 2020 في إطار الاتفاقات والتعاون الدولي مع المظاهر وغير المظاهر، حيث تم إقتفاء ما يقارب 45 ألف وحدة من العائد والشبهوات الخاصة بمركز تكثيف اللغات، موشحا أنه سيتم تأهيل التعليم عن بعد، في قانون التوجيه في التعليم العالي، وتفعيل مشروع توجيه الجامعة بعد المصادقة عليه، وتم، بالمناسبة، الإطلاق الرسمي للقضاء الرقمي، وتمتد على الموقع الإلكتروني للجامعة الأسبوع المنقضي، والتي من شأنها فتح المجال للتعاية البيداغوجية، وتسهيل التواصل بين الأستاذ والطالب، وأكد مدير الجامعة أن هذه التمسكة تستعمل العمليات الإدارية والبيداغوجية لكل من الطالب والأستاذ والموظف الإداري، بحيث تم خلال السنة الجامعية 2019 - 2020، استحداث كل مكونات القضاء الرقمي للعمل بالجامعة، وستنقل المعاملات الكلاسكية التقليدية من ورقية.

•وردة زرقين

المستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية على مستوى ولاية قالة، وأضاف حمدي أن الأشكال يكمن في الألاحين الذين لا يجوزون على بطاقة الفلاح لإجراء صيغة لإحصائهم، فيما تقوم اللجنة حاليا، بسلسلة من اللقاءات التوعوية من خلال عقد اجتماعات كل أسبوعين، للزيارة وضبط القوائم الاسمية وعدد الفلاحين والمستثمرات الفلاحية.

زرع 450 هكتار من السلجم الزيتي

بلغت المساحة المزروعة بـ"السلجم الزيتي" أو ما يعرف بـ"الكوزا" بولاية قالة، 450 هكتار، حيث تم تجاوز الهدف المسطر والمقدر بـ 335 هكتار، حسبما كشف عنه للولاية قالة السيد محمد أمين حمدي، ويترجم هذا المشروع - حسب المتحدث - في إطار البرنامج الوطني الخاص بوفرة طريق تم تحديدها من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية لفترة 2020-2024، لإنتاج "كوزا" في الزراعة الصناعتية، منتهيا أن مديرية المصالح الفلاحية بولاية قالة، تعمل على تشجيع الاستثمار في هذه الشمية الجديدة، حيث تسهر لجنة القطة وتتابع هذه الزراعة التقليدية المحيطة، من خلال الخرجات الميدانية، ومدى إقبال الفلاحين على هذه الزراعة وإقتفاء الذور.

وقد انخرط في العملية أزيد من 50 فلاحا، وحازت المناطق الجنوبية من الولاية في كل من وادي الزناني وعين مخلوف وتاملوكة، على حصة الأسد من حيث المساحات المزروعة، إلى جانب مناطق بوميرة أحمد، وقلمة بومسبح، وتوزع المساحة ما بين هكتارين و90 هكتارا، على الفلاحين، ومن المتوقع أن يتراوح مردود "كوزا" ما بين 20 و25 قطارا في الهكتار، وأضاف المتحدث أن زراعة "السلجم الزيتي" قد تأسس من فائزرة الأستيراد، ولها مردود إيجابي على المحاصيل الزراعية الأخرى، خاصة في مجال زراعة الحبوب.

شعبة "البروم" أضرت بمحاصيل القمح

سأمت الغرفة الفلاحية لولاية قالة منذ إطلاق عملية الحرث والبرق قبل نهاية سنة 2020، ما يقارب 4040 بطاقة تحديد هوية

18 ألف مرشح لاجتياز مسابقة الدكتوراه

أحصت جامعة 8 ماي 1945 بقائمة 18.455 مرشح لاجتياز مسابقة الدكتوراه للسنة الجامعية الحالية، المقررة ما بين 27 فيفري و20 مارس من السنة الجارية، حسبما علم من إدارة الجامعة. وأفادت خلية الإعلام والاتصال لمديرية الجامعة، بأن المرشحين المقبولين لخوض غمار المسابقة هم من مختلف ولايات الوطن، مشيرة إلى أن ملفات المعتمدين الذين سجلوا أنفسهم عبر الأضواء الرقمية، خضعت للدراسة، ومراقبة مدى مطابقتها للشروط المطلوبة من قبل الأطر العملية والإدارية بالجامعة. وستأفص المرشحون على ما مجموعه 198 منصب مفتوح برسم السنة الجامعية 2020-2021، موزعين على 23 شعبة و66 تخصصا. ويُعد عدد المناصب الممنوحة والمفتوحة هذه السنة، "الأكبر في تاريخ جامعة قالمة" مقارنة بعدد المناصب المقترحة والممنوحة في السنوات الماضية. وه الأكثر تنوعا من ناحية الشعب والاختصاصات". و1.

كاشفا عن تأهيل 813 عرض تكوين جديد في هذا التطور.. بن زيان:

قانون أساسي للحائز على الدكتوراه لتعزيز فرص التوظيف

جامعية، ما يسمح، حسبه، بالتحاق 7522 طالب من بين 231000 مسجل لإجراء المسابقة.

وبخصوص قرار إلغاء نظام التصنيف الخاص بالطلبة إلى مجموعات حسب المعدل المحصل عليه في طور الماستر، أبرز السيد بن زيان، أن هذا "الإلغاء سمح لكل طالب متحصل على شهادة الماستر من تقديم ترشحه لاجتياز مسابقة الدكتوراه، وهو الأمر الذي رفع عدد الطلبة المسموح لهم باجتياز هذه المسابقة". في شأن متصل ذكر الوزير، بأن المؤسسات الجامعية على غرار السنوات الماضية، تكثفت بدراسة ملفات الترشيح الخاص بالطور الثالث من قبل فرق تكوين متخصصة. وأشار بالمناسبة إلى أن التسجيل في طور الدكتوراه تم عبر منصة رقمية "بروغرس" التي شرع في تطبيقها سنة 2016، وذلك بعد تطويرها من قبل فرق جزائرية بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، مؤكدا أن التطبيقات التي تم تجربتها مع الخبراء الأوروبيين سنة 2015، "استندت إلى بيانات هامة وعليه لا يمكن للخبراء الولوج إلى هذا النظام المعلوماتي المتكامل". وأكد السيد بن زيان، أن قطاعه ينتهج "مقاربة تشاركية وتساورية مع الشركاء الاجتماعيين، ويعتمد على آليات جديدة في اتخاذ القرارات عند مناقشة مختلف المسائل الخاصة بالأسرة الجامعية بما فيها ملف مراجعة نظام الانتقاء وتأثيره على الطلبة المتفوقين". وفي رده عن سؤال آخر يتعلق بحرمان فئة من الطلبة من المنحة الجامعية بسبب ديون ضريبية على أوليائهم، أوضح السيد بن زيان، أن الاستفادة من هذه المنحة يعد "عملية تقنية تحكمها ضوابط ونصوص قانونية محددة في المرسوم التنفيذي رقم 170-90 المؤرخ في 2 جويلية 1990". متمهيا بنقل الأشغال إلى المعنيين المباشرين في المدى القريب للتظفر في إمكانية تعديل النصوص التنظيمية في هذا الشأن.

كشف وزير التعليم العالي والبحث العلمي، عبد الباقي بن زيان، أول أمس، عن إعداد مشروع قانون خاص بالحائز على شهادة الدكتوراه من شأنه تعزيز فرص توظيف حاملي هذه الشهادة، فيما كشف من جانب آخر عن تأهيل 813 عرض تكوين جديد في طور الدكتوراه خلال السنة الجامعية الحالية.

ق. س. وأوضح الوزير، في رده عن سؤال النائب عبد النور خليفي، في جلسة علنية بالمجلس الشعبي الوطني ترأسها سليمان شنين رئيس المجلس، أنه بتكليف من الوزير الأول عبد العزيز جراد، تم تشكيل لجنة متعددة القطاعات تتولى إعداد مشروع قانون أساسي خاص بالحائز على الدكتوراه، مشيرا إلى أن هذه اللجنة تعمل بالتشاور مع المديرية العامة للتوظيف العمومية وكل الفاعلين الاقتصاديين بما يعزز فرص التشغيل على مستوى مختلف قطاعات النشاط.

في سياق متصل، أشار السيد بن زيان، إلى أن تشغيل مخرجات التكوين في طور الماجستير والدكتوراه لا يقتصر على مهن التعليم والبحث بالمؤسسات الجامعية والبحثية التابعة للقطاع، بل تتعدى ذلك إلى مهن البحث التطويري على مستوى المؤسسات الاقتصادية، منكمرا بالمناسبة بأن القطاع قام برسم السنة المالية 2020، بتظيم دورات للتوظيف الخارجي لحاملي الشهادات، حيث جرى على إثرها توظيف 1745 أستاذ مساعد قسم "ب" وأستاذ مساعد استشفائي جامعي.

من جانب آخر كشف الوزير، عن تأهيل 813 عرض تكوين جديد في الطور الثالث (الدكتوراه) خلال السنة الجامعية (2020-2021)، موضعا في رده عن سؤال النائب عربيبي أحسن، أن هذه العروض الجديدة تغطي 14 ميدانا في طور الدكتوراه موزعا على مستوى 77 مؤسسة

جيجل

اتفاقية لتوظيف الطلبة بمركب بلارة



وحسب المدير العام المساعد لمركب الحديد والصلب ببلارة سفيان شايب ستي، فإن هذه التجربة بدأت سنة 2016، وقد كُتلت بالنجاح؛ كون الطلبة المدمجين من أهم إطارات المركب حاليا. لتتجدد التجربة خلال هذه السنة الجارية 2021، بتوظيف عشرة طلبة في تخصصات مختلفة تتلائم وطبيعة الشغل بالمركب.

أشرف، الأسبوع الماضي، والي جيجل عبد القادر كلكال، على مراسم توقيع عقود الشراكة بين جامعة محمد الصديق بن يحيى ومجموعة من المؤسسات الصناعية الوطنية، في مقدمتها الاتفاقية المبرمة بين جامعة جيجل والمؤسسة الجزائرية القطرية للصلب ببلارة، تتضمن توظيف الطلبة العشرة الأوائل في دعامات ماستر 2 في بعض التخصصات التي تتماشى مع احتياجات المركب.

فضال بن شريف

بعد ركود استمر عدة أشهر بسبب جائحة كورونا عنتناق الطبيعة يعودون إلى المدينة الحموية حمام دباغ بقالمة

دؤبورناج، فريد.ع

بدأت ملاح السباح من عشاق الطبيعة والمناظر الطبيعية الحموية النادرة في العودة إلى الجوهرة السياحية حمام دباغ بقالمة، بعد غياب استمر عدة أشهر بسبب جائحة كورونا التي ضربت قطاع السياحة في الصيف، وحوّلت القطب الحموي الشهير إلى قضاوات أشباح.

وتعد طاولات بيع الهدايا واللعب والصور التذكارية، ومنصات الألعاب ومواقع الطيور والحيوانات النادرة أو البيض المحضّر وسط المنابع المعدنية الساخنة من أهم مميزات السياحة الحموية بالمنطقة إلى جانب التجوال مشيا على الأقدام حول معظم الشلال ومناجم الحامضة وفضيات مركب حمام الشلالة والهدائق الجميلة التي يقصدها الزوار كلّا شعروا بالهدوء والحاجة إلى الراحة حتى التزم نسوق الحشيب الطبيعي الأخضر وتحت الأشجار الوارئة الظلال.

يقول عبد الحق باهاني، ابن مدينة حمام دباغ الذي يحترف التصوير بالمواقع السياحية وبيع الصور التذكارية والهدايا متحدثا للصحف بأن النشاط السياحي بالمدينة بدأ يستعيد حيوته بعد ركود استمر من منتصف شهر مارس 2020 بسبب تدابير الحد من تفشي فيروس كورونا معبرا عن أمله في تحسين الوضع الصحي في البلاد وعودة الحياة إلى طبيعتها من جديد حتى يحصل هو وصدقائه العاملون بقطاع السياحة في المدينة على مصادر العيش وتزدهر السياحة الحموية ويعود الزوار من جديد بعد غياب طويل.



ساحة بعامّة المكان الشهير بمدينة حمام دباغ بقالمة (بين العنقود الصورة اليمنى)

ومازالت مدينة حمام دباغ الحموية تعاني من نقص في المرافق القادرة على استيعاب أكبر عدد ممكن من السيارات والحافلات عندما يبلغ الموسم السياحي ذروته، وتعمل سلطات المدينة منذ عدة سنوات على بناء مزيد من الطرقات والشوارع الواسعة وحظائر السيارات والحافلات للقضاء على مشاكل الأزدحام ومساعدة السياح على قضاء أوقات مريحة أيضا توجهوا عبر كل القضاوات المستقبلة لعشاق الطبيعة الساحرة.

وبدا أغلب السياح الذين تحدثنا إليهم مندعشين بحال المواقع الحموية وشغوفين بزيارة أكبر عدد ممكن من المواقع، قبل أن يحين موعد العودة، وقال شباب من مدينة عين سيلة بولاية أم البواقي بأنهم تعودوا على زيارة المنطقة السياحية الجميلة وخاصة في فصل الشتاء والربيع عندما تكشف الطبيعة عن مفاستها وتجلب إليها مزيدا من الزوار، مؤكداً بأن السياحة الطبيعية في الجزائر تكسب أهمية كبيرة لدعم الاقتصاد وتعزيز الروابط الاجتماعية بين المواطنين.

والتخذ هؤلاء الشباب من محبة العرائس الشهيرة أول مكان يحطون فيه الرحال قبل التوجه إلى مواقع أخرى أكثر متعة وسجرا، جلسوا على الصخور البركانية الأسطوانية وأخرجوا الأنفوس الموسيقية لعزف اغان جميلة تبعث الأمل في النفوس وتطلع إلى أيام جميلة قد ينحصر فيها الوفاء ونموذ الحياة العائلية من جديد.

منذ ساعات الصباح الأولى وصلت قوافل السياح القادمين من عدة ولايات شرقية، لقضاء يوم ريفي جميل بواحدة من أجمل المواقع السياحية بشرق البلاد.

وكانت المدينة على أتم الاستعداد لاستقبال قوافل السياح الذين اشتاقوا لزيارة القضاوات الجميلة والاستمتاع بالنسيم اللطيف والهواء العليل والهدوء الذي يميز المنطقة التي تنام على كنوز سياحية نادرة، جعلتها قبلة للسياح من داخل وخارج الوطن منذ عقود طويلة.

وقد تم تسخير كل الإمكانيات لاستقبال السياح أول يوم من عطلة الشتاء القصيرة، حيث انتشرت فرق الشرطة على الطرقات وحول المواقع الحموية لتنظيم حركة السير وإرشاد الزوار، وضعت المطاعم أبوابها مبركرا، وانتشر باعة الهدايا التذكارية في كل مكان لتقديم خدماتهم للزوار، وتجندت الطواقم العاملة بحمل الشلال الشهير لاستقبال الزوار وتقديم الشرح اللازمة لهم بخصوص المنابع الحارة والطبيعة الجيولوجية لهذا المعلم الطبيعي النادر.

انصرفت القضاوات السياحية منذ ساعات الصباح الأولى ورصدت أجواء الفرح والبهجة وسط الزائرين، ووقفت على مدى استعداد المدينة لاستقبال مزيد من قوافل السياح خلال الأيام

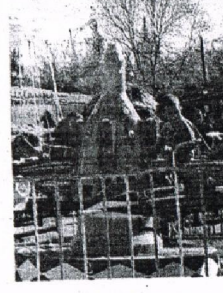


القادمة في ظل استقرار الوضع الصحي العام في البلاد، وبداية حملة التلقيح التي يعزل عليها سكان المدينة الحموية للعودة التدريجية إلى الحياة الطبيعية، وإعاش قطاع السياحة الحموية الذي يعد المصدر الرئيسي للمعيشة بالمنطقة.

جماعات وفرداى من عدة ولايات شرقية

نهضوا مبكرا و قطروا مسافات طويلة للوصول إلى القطب الحموي الكبير بقالمة، قادمين من ولايات بسوق قسنطينة، جاية، سكيكدة، الطارف، معابة مسوق أعراس، أم البواقي، سطيف، خنشلة، سيلة وغيرها من الولايات الشرقية البعيدة، التي عاش سكانها مصرا مريرا بسبب الجائحة العالمية، وهم يتوقون اليوم إلى الشراج الوضوح والتحرر من بروميات الحجر المنعومة، وزيارة الأهل والأصدقاء، والعودة إلى الرحلات السياحية الجماعية التي تكسب أهمية كبيرة لدى العائلات الجزائرية.

وتقوم الحافلات بإتزال السياح بأربع مواقع رئيسية هي مركب الشلالة الحموي، محمية العرائس، ساحة الشلال، ومنطقة التوسع السياحي، ثم تغادر المكان بحثا عن مرافق لها تستقر فيها حتى يحين موعد العودة في ساعات المساء.



مطاعم فاخرة وبيض لذيذ من المنابع الحارة



يعتمد قطاع السياحة الحموية بمدينة حمام دباغ على مطاعم فاخرة وأخرى شعبية عربية تقدم خدماتها للزوار، ويجهز أصحابها في تحسين الوجبات وإدخال الطابع التقليدي عليها، لتلبية رغبات الزوار القادمين من مختلف ولايات الوطن وخاصة الشرقية منها.

وبالرغم من تطور الوجبة السياحية التقليدية التي تقدمها مطاعم المدينة، فإن البيض المسلوق الذي يحضر وسط المنابع المعدنية الساخنة يبقى الطبق الشعبي المفضل للسياح على مدى سنوات طويلة، عندما تترور الجوهرة السياحية ولا تتنازل بيض المنابع الحارة فكان تكون قد ضيقت فريضة نادرة وتكرس جملة مع طبق لذيق يخرج من عين حامية لا تتوقف عن الجريان.



خلال لقائه بممثلي نقابة «الكناس»

بن زيان يتعهد بالقضاء على أزمة سكن الأساتذة

إلهام . ب

النقابة، كما كشف الوزير عن رفع عدد المجلات المحكمة من صنف «ج» قريبا، مع إعادة أرضية، all data base.

أما فيما يتعلق بملف السكن الجامعي، فأكد بن زيان خلال اللقاء سعيه لإعادة بعث مشروع فرض الخزينة العمومية لفائدة الأساتذة الجامعيين، مع بحث آليات التنازل عن السكنات الوظيفية وفق ما تسمح به قوانين الجمهورية، والتفكير في إيجاد صيغ بديلة للقضاء على أزمة السكن لدى الأساتذة الجامعي، بالتنسيق مع قطاعات أخرى.

كما وعدت الوزارة بالتحقيق في السكنات الشاغرة والسكنات المستفاد منها بغير وجه حق، لأجل إعادة توزيعها على الأساتذة الجامعيين المستحقين لها فعلا، وكشف ممثل الكناس بأن الوزير أعطى أوامر فورية بفصل برنامج الأساتذة الجامعيين في ملف الخدمات الجامعية عن العمال.

أبدى وزير التعليم العالي استعداده للعمل مع نقابة «الكناس» من أجل تجسيد مشروع استقلالية الأستاذ الجامعي عن نظام الوظيفة العمومي، وكشف عن رفع عدد المجلات المصنفة «ج» قريبا، مع العمل لإيجاد صيغ بديلة للقضاء على أزمة السكن لدى الأستاذ الجامعي، بالتنسيق مع قطاعات أخرى.

كشف المنسق الوطني للكناس ميلاد عبد الحفيظ عبر صفحته الرسمية «فيسبوك» عن مخرجات اللقاء الذي جمع ممثلين عن المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي بوزير التعليم العالي عبد الباقي بن زيان الخميس بمقر الوزارة، حيث تم طرح ملف استقلالية الأستاذ الجامعي عن نظام الوظيفة العمومي، والذي باركته الوزارة وأبدت استعدادها لصياغة المشروع وتجسيده مع

لقاء "الكناس" بوزير التعليم العالي يتوج بانفراج في عدة ملفات إعادة السكنات الوظيفية لمستحقيها واستقلالية الخدمات الاجتماعية للأساتذة الجامعيين

● المنسق الوطني لـ "الكناس" عبد الحفيظ ميلاط؛ "الوزارة باركت مطلب الانفصال عن الوظيف العمومي"
● إعادة بعث مشروع قرض الخزينة العمومية لفائدة الأساتذة الجامعيين

المعتمدة، والتي مكّنت الأسرة الجامعية من تبليغ انشغالاتها في إطار الشفافية والوضوح. ثم تم طرح العديد من الملفات، يضيف منشور الوزير، منها الانفصال عن الوظيف العمومي، تصنيف المجالات العلمية، ملف السكن والتنازل عن السكنات الوظيفية وإمكانية الاستفادة من صيغ سكنية أخرى وملف الخدمات الاجتماعية وملف المخابر العلمية.

رشيدة دبوب

نتائج لقاؤه بمجلس أساتذة التعليم العالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي، أين أعرب التنظيم عبر منسقه الوطني، عبد الحفيظ ميلاط عن ارتياحه من عمل الوزارة خلال هذه المرحلة الصعبة من تفشي وباء كورونا ويتظافر جهود الجميع أساتذة وطلبة وعمالا. وأشاد بفتح أبواب الحوار من طرف الوزارة، من خلال اللقاءات الدورية المنتظمة مع الشركاء الاجتماعيين واستراتيجية الاتصال والتواصل

دار حولها النقاش. وحسب المنسق الوطني دائمًا، فإن الوصاية باركت أولاً الاتفاقية التي أعلن عنها التنظيم نهاية الأسبوع الماضي حول الاستفادة من تمويل لاقتناء عقارات، وأكدت على سعيها لإعادة بعث مشروع قرض الخزينة العمومية لفائدة الأساتذة الجامعيين وعملها على بحث آليات التنازل عن السكنات الوظيفية وفق ما تسمح به قوانين الجمهورية، وبحث صيغ بديلة للقضاء على أزمة السكن لدى الأستاذ الجامعي، بالتنسيق مع قطاعات أخرى، كما وعدت الوزارة بالتحقيق في السكنات الشاغرة والسكنات المستفاد بها بغير وجه حق لأجل إعادة توزيعها على الأساتذة الجامعيين المستحقين لها فعلاً.

وفيما يتعلق بملف الخدمات الاجتماعية، فقد أعطى الوزير بن زيان، يضيف ميلاط، أوامر فورية بفصل هذا الملف عن باقي العمال، كونه حالياً مدمج يضم الأساتذة وباقي العمال، الأمر الذي أدى، حسب التنظيم، إلى ضياع حقوق الأساتذة الجامعيين، دون الاستفادة من خدمات تناسب ومكانتهم المهمة في القطاع، مع الرد على مطلب المجالات العلمية بالإعلان عن رفع عددها قريباً. من جهته، نشر وزير التعليم العالي والبحث العلمي، عبد الباقي بن زيان، عبر صفحته بموقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك"،

● خرج اللقاء الذي جمع أعضاء المكتب الوطني لمجلس أساتذة التعليم العالي "الكناس" بوزير التعليم العالي والبحث العلمي، عبد الباقي بن زيان، بمباركة حول مطلب الانفصال عن الوظيف العمومي وتقديم يد العون في صياغته، وحل مشكل السكن للأساتذة الجامعيين بالتحقيق في شاغلي السكنات الوظيفية، وإعادة توزيعها على مستحقيها، وإيجاد صيغ بديلة للاستفادة منها، مع رفع عدد المجالات العلمية واستقلالية الأساتذة الجامعيين عن باقي العمال في ملف الخدمات الاجتماعية.

وحسب تصريحات المنسق الوطني لمجلس أساتذة التعليم العالي، عبد الحفيظ ميلاط، الذي ترأس وفد "الكناس" بحضور أعضاء المكتب الوطني، في اللقاء الذي جرى، أول أمس بمقر وزارة التعليم العالي بوفد الوزارة المكون من إطارات هذه الأخيرة وترأسه الوزير عبد الباقي بن زيان، فإن الاجتماع تطرق لعدة ملفات، منها ملف استقلالية الأستاذ الجامعي عن نظام الوظيف العمومي، أين باركت الوزارة المشروع، حسب، وعبرت عن استعدادها للعمل سويًا مع النقابة لتجسيده، وقدمت خدماتها بخصوص توفير الدعم اللوجستيكي للجنة صياغة المشروع التابعة للكناس، مما يسمح لها بالعمل في ظروف حسنة. السكن الجامعي كان هو الآخر أحد المحاور المهمة التي

جامعة المسيلة

الذكاء الاصطناعي والجيل الخامس محور ندوة علمية

سنأتي أنظمة الذكاء الاصطناعي بشكل مستقل بالتنبؤات والتوصيات والقرارات؛ لذلك فإن فهم أهداف العمل ومستخدم النظام هو مفتاح النجاح. كما تهدف الندوة، حسب رئيس مخبر بحوث دراسات الميديا الجديدة إلى تعريف الجمهور، عبر تقنية التحاضر عن بعد، بأهمية وقيمة مفهوم التواصل الذكي، ولأن الاعتماد على خطط التحول الرقمي على شبكات الجيل الخامس والذكاء الاصطناعي أصبح ضروريا في بيئة رقمية متسارعة باتت أهمية التكامل بين هذين الابتكارين كوجهين لعملة واحدة، ما جعل تأثيرهما على تكنولوجيا الاعلام الجديد واضحا، وهو ما سنتناوله الندوة من خلال تقرير معهد رويترز لعام 2021 والذي تناول الاتجاهات والتنبؤات في مجال الصحافة والتكنولوجيا. س. الطيب

ومناقشة ما توصلت اليه الدراسات الاعلامية الحديثة. وحظي ملف الذكاء الاصطناعي والجيل الخامس مؤخرا، بالكثير من النقاشات والدراسات، فالدول التي تبنت تقنية الجيل الخامس على المستوى العالمي واعتمدها كرافد أساسي لمسيرة التنمية، ورافق ذلك بنى تحتية قوية مع مراعاة تطوير وسائل التقنية المتاحة من خلال نشر مزيد من الابتكارات التقنية بموازاة الجيل الخامس، وعلى رأسها الذكاء الاصطناعي، تحولت الى الاقتصاد الرقمي. ويقول الدكتور دحماني بأن تقنيات الجيل الخامس ساهمت في زيادة الناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات في جميع أنحاء العالم بما يصل إلى 1.4 تريليون دولار على مدار العقد القادم. ويضيف محدثا انه لا يجب أن يكون النظام قادرا على تنفيذ ما يريده المستخدم البشري فحسب، بل

● ينظم مخبر البحوث والدراسات في الميديا الجديدة، بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة، في الفاتح من فيفري ندوة عن طريق التحاضر عن بعد، تتمحور حول "الذكاء الاصطناعي والجيل الخامس يسيطران على تكنولوجيا الاعلام الجديد". وهي قراءة في تقرير معهد رويترز لعام 2021 حول الاتجاهات والتنبؤات في مجال الصحافة والاعلام والتكنولوجيا. وسينشط الندوة الدكتور عباس مصطفى صادق أستاذ الاعلام منذ (1985) ومدرّب الانتاج التلفزيوني بمؤسسة الامارات للإعلام. وعن الندوة يقول رئيس مخبر البحوث والدراسات في الميديا الجديدة الدكتور محمد دحماني، أن فعاليات الندوة التي تدخل ضمن النشاطات المبرمجة للمخبر تهدف الى تناول القضايا الاعلامية الراهنة مع مساهرة

خنشلة

لجنة من وزارة التعليم العالي تحقق في مشاكل جامعة عباس لغرور

أمناء الفروع النقابية، الذين أكدوا تعرضهم للضغوط والترهيب وغيرها من الممارسات التي أثرت سلبا على الدراسة في الجامعة، التي لا يزال الكثيرون من الطلبة لا يحملون بطاقة الطالب، وعدم إيجاد بيوت بلاستيكية لإجراء التطبيقات خاصة لشعبة الفلاحة.

ورفع الطلبة انشغالا للوزير بخصوص النقص الفادح في النقل الجامعي خصوصا من بلديات بغاي وأنسيغة والمحمل، فيما لا تزال بلديات أخرى لم تستفد من حافلات النقل الجامعي، إذ تبقى الحافلات العاملة غير كافية أمام عدد الطلبة الذي يتجاوز 18 ألف طالب، يضاف إلى ذلك عدم وجود اختصاصات في الجامعة، مما اضطر طلبة آخرون إلى مزاولة دراستهم في جامعات أخرى. ط. بن جمعة

واستمع أعضاء اللجنة إلى قضية 50 سبكا وظيفيا انتهت بها الأشغال منذ 5 سنوات ولم تسلم للأساتذة، خاصة القادمين من خارج الولاية، مما جعلهم يعانون من مشكل الاستئجار والإقامة في الفنادق، فيما يظل البعض في الذهاب والإياب بين الجامعة ومقر إقامتهم في ولايات أخرى.

كما وقفت اللجنة على تأخر عقد المجالس العلمية في وقتها القانوني، وكذا قضية العقوبات المسلطة على ممثلي النقابات من الأساتذة، الذين يتعرضون لعقوبات حين يبلغون عن النقائص والتجاوزات المسجلة.

كما كانت للتنظيمات الطلابية نصيب من الشكاوى التي استمع إليها وزير التعليم العالي والبحث العلمي عبد الباقي بن زيان بخصوص الدعاوى القضائية التي ترفعها إدارة الجامعة ضد

● وصلت الأربعة الماضية لجنة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أوفدها وزير القطاع إلى جامعة عباس لغرور بخنشلة للتحقيق في شكاوى الأسرة الجامعية، من أساتذة وطلبة، حول الظروف العامة للتمدرس، الإيواء، النقل، الإطعام ومدى تطبيق البروتوكول الصحي وأشياء أخرى لها علاقة بمحيط الجامعة.

إيفاد لجنة للوقوف على تفاصيل الشكاوى التي طرحها الأساتذة والطلبة من خلال التنظيمات النقابية في مدرج القطب الجامعي 8 آلاف مقعد، الغرض منها التحقيق والتأكد من كل ما ورد في مداخلات الأسرة الجامعية، حيث أن أول نقطة حققت فيها اللجنة مدى تنفيذ البروتوكول الصحي، الذي ظهر فيه خلل تسبب في إصابة بعض الطلبة والأساتذة وحتى الإداريين بفيروس كورونا.

الطبعة 6 للمهرجان الجامعي للفيلم القصير عن بعد فرصة هوائية لإبراز المواهب السينمائية للطلبة

سيشهد شهر فيفري الداخل تنظيم فعاليات الطبعة السادسة من المهرجان الوطني الجامعي للفيلم القصير عن بعد، الذي تنظمه مديرية الخدمات الجامعية باتنة بوعقال. ومددت الجهة المنظمة آجال المشاركة في التظاهرة إلى غاية نهاية الشهر الجاري. وتحتصر الأعمال المشاركة في الأفلام التي لا تتجاوز مدتها 15 دقيقة، على أن يكون أغلب المشاركين في إعدادها وانتاجها من الطلبة، تحت إشراف تقنيين أو أساتذة باحثين.

المهرجان الوطني الجامعي
للفيلم القصير

Coming Soon... قريبا

DOU BATNA BOUAKAL

FAX: 033233168

SITE : DOUBATNAB.DZ

الجامعة أو مصالح الإقامة الجامعية لمديريات الخدمات الجامعية عبر الوطن، فيما لم يحدّد القائمون عن المهرجان معنى «أغلب» والنسبة التي تمثلها هذه الكلمة من مجمل المشاركين في الفيلم.

ولا تقبل الأفلام التي تحتوي صورا أو صوتيات تخالف أحكام الشريعة الإسلامية والآداب العامة، أو تمس بالأشخاص أو المؤسسات بأي شكل من الأشكال، كما لا تقبل الأفلام التي سبق ترويجها في أحد المهرجانات الجامعية السابقة.

كما يشترط أن تكون نُسخ الفيلم صالحة للعرض، كما يتوجب على كل مشارك أن يرفع نسخة من الفيلم على رابط على موقع مديرية الخدمات الجامعية باتنة بوعقال، مع إرسال ملصقة وصور عن مراحل وكواليس التصوير بهدف إعداد دليل المهرجان، مع كل المعلومات التي تعنى بسيرة صنّاع الفيلم.

إلى جانب الجوائز التي ستخصص للأفلام الفائزة، وفق ما تحدّد لجنة التحكيم من معايير، توجد جائزة الجمهور التي يتم اختيار الفيلم الفائز بها عن طريق التصويت على الصفحة الرسمية للمهرجان، وهي الصفحة التي ستُنشر عليها الأفلام الفائزة بالمنافسة.

يتجاوز الفيلم ما مدته 15 دقيقة، يطرح فيها موضوعا ذا أهمية اجتماعية، ويحمل فكرة إبداعية جديدة ذات قيمة أو مطورة عن فكرة سابقة، كما يقدم محتوى مختلفا عن المألوف يثير النقاش والتساؤلات على أسس فنية وعلمية صحيحة.

كما يجب أن يكون في الفيلم «ما يجعله يستحوذ على اهتمام المشاهد على التفكير في اتخاذ إجراءات تساعد في حلّ المشاكل المطروحة فيه، أو التجاوب الإيجابي مع الإشكالية التي يطرحها»، ويبدو من هذا الشرط أن الأفلام التي يعيها المهرجان قد تكون أميل إلى التحفيز والتفاؤل منها إلى الواقعية الصرف أو السوداوية. ولكن، وبالمقابل، نقرأ في الشرط الثالث أن على المشارك عرض «الحقائق بحيادية تامة دون إبداء رأيه الشخصي»، فيما نجد شرطا رابعا بوجوب «أن تتلاءم المعلومات الواردة في الفيلم القصير مع الواقع دون تشويه أو مبالغة».

يتوجب أن يكون أغلب المشاركين في إعداد الفيلم والممثلين فيه والمساهمين في إنتاجه من الطلبة، تحت إشراف تقنيين أو أساتذة باحثين في هذا المجال، سواء من

أسامة إفرح

يوم واحد يفصلنا عن غلق أبواب المشاركة في الطبعة السادسة للمهرجان الوطني الجامعي للفيلم القصير عن بعد، الذي تنظمه مديرية الخدمات الجامعية باتنة بوعقال، منتصف شهر فيفري الداخل.

وكان من المنتظر تنظيم المهرجان من 24 إلى 27 جانفي، إلا أن الجهة المنظمة قامت بتمديد آجال المشاركة، حيث حدد آخر أجل لإرسال استمارة المشاركة وإيداع الأفلام عن بُعد بيوم غد الأحد 31 جانفي على الساعة الرابعة زوالا، فيما ستعمل لجنة على انتقاء الأفلام ما بين 03 و06 فيفري الداخل، قبل أن تجري فعاليات المهرجان من 10 إلى 13 فيفري الداخل.

تضمّ استمارة المشاركة معلومات عن فريق العمل، من الجامعة إلى البيانات الشخصية وعدد الأعمال المنتجة والجوائز المتحصل عليها، ومعطيات حول الفيلم، من العنوان والمخرج إلى المدة واللغة وسنة الإنتاج وأبطال الفيلم، وموضوعه وملخص عنه وأداة ومكان تصويره.

من شروط المشاركة في المهرجان، أن لا

وزير التعليم العالي، عبد الباقي بن زيان: 231 ألف مسجل في مسابقة الدكتوراه

■ تأهيل 813 عرض تكوين جديد في الطور الثالث

لحاملي الشهاداتتين جرى على إثرها توظيف 1745 أستاذ مساعد قسم «ب» وأستاذ مساعد استشفائي جامعي.

وفي رده عن سؤال آخر، يتعلق بحرمان فئة من الطلبة من المنحة الجامعية بسبب ديون ضريبية على أوليائهم، أوضح السيد بن زيان أن الاستفادة من هذه المنحة بعد «عملية تقنية تحكمها ضوابط ونصوص قانونية محددة في المرسوم التنفيذي رقم 90-170 المؤرخ في 2 جوان 1990».

وأضاف الوزير قائلا «في الأمد القريب فإن القطاع سينقل هذا الانتشغال إلى المعنيين المباشرين من أجل النظر في إمكانية تعديل النصوص التنظيمية في هذا الشأن». من جهة أخرى، قال الوزير إنه تم «مؤخرا» تصويب فوج عمل متخصص أوكلت له مهمة اقتراح رؤية جديدة لإصلاح نظام الخدمات الجامعية.

من جانب آخر، أكد بن زيان أن القطاع يتنهج «مقاربة تشاركية وتشارورية مع الشركاء الاجتماعيين ويعتمد على آليات جديدة في اتخاذ القرارات من القاعدة إلى الأعلى عند مناقشة مختلف المسائل الخاصة بالأسرة الجامعية بما فيها ملف مراجعة نظام الانتقاء وتأثيره على الطلبة المتفوقين».

قانون أساسي خاص بالحائز على الدكتوراه وكشف في السياق، عن إعداد مشروع قانون خاص بالحائز على شهادة الدكتوراه من شأنه تعزيز فرص توظيف حاملي هذه الشهادة. وأوضح بن زيان أنه بتكليف من الوزير الأول عبد العزيز جراد تم «تشكيل لجنة متعددة القطاعات تتولى إعداد مشروع قانون أساسي خاص بالحائز على الدكتوراه». وذكر بالمناسبة أن القطاع قام برسم السنة المالية 2020 بتنظيم دورات للتوظيف الخارجي

شهادة الماستر من تقديم ترشحه لاجتياز مسابقة الدكتوراه وهو الأمر الذي رفع من عدد الطلبة المسموح لهم باجتياز هذه المسابقة. وفي شأن متصل، أفاد الوزير بأن المؤسسات الجامعية على غرار السنوات الماضية، تكفلت بدراسة ملفات الترشيح الخاصة بالطور الثالث من قبل فرق تكوين متخصصة. وبالمناسبة، أشار الوزير إلى أن التسجيل في طور الدكتوراه تم عبر منصة رقمية «بروغرس»، التي شرع في تطبيقها سنة 2016، وذلك بعد تطويرها من قبل فرق جزائرية بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي (...). مؤكدا أن التطبيقات التي تم تجربتها مع الخبراء الأوروبيين سنة 2015، استندت إلى بيانات وهمية، وعليه لا يمكن للخبراء اللجوء إلى هذا النظام المعلوماتي المتكامل.

كشف وزير التعليم العالي والبحث العلمي، عبد الباقي بن زيان، الخميس، عن تأهيل 813 عرض تكوين جديد في الطور الثالث (الدكتوراه)، خلال السنة الجامعية الحالية (2020-2021).

في رده عن سؤال النائب عريبي احسن، أفاد بن زيان أن هذه «العروض الجديدة تغطي 14 ميدانا في طور الدكتوراه موزعة على مستوى 77 مؤسسة جامعية وهو الشأن الذي سيسمح بالتحاق 7522 طالب من بين 231.000 مسجل لإجراء المسابقة».

وبخصوص قرار إلغاء نظام التصنيف الخاص بالطلبة إلى مجموعات حسب المعدل المحصل عليه في طور الماستر، أبرز بن زيان أن هذا «الإلغاء سمح لكل طالب متحصل على

الإعاش الاقتصادي» مرهون بكيفية تمويل عجز الميزانية

الأستاذ بجامعة ورقلة سليمان ناصر:

الجزائر خلال الأزمة الصحية، ولم نسجل تراجعا في الإنتاج، بل حافظ على مستواه بل زاد. لكن أعود وأقول، لتطوير السياحة والفلاحة أو الاعتماد على أي قطاع آخر، نحتاج إلى أموال، ولتنفيذ أي خطة لا بد من أموال ومشكلتنا اليوم هي في الأموال، لذلك لا بد على الحكومة أن تصارح عن مصدر جلب الأموال، لأن إعداد خطة نظرية لبرنامج اقتصادي يبقى تصورا نظريا، لكن الميدان يحتاج إلى المال، مع العلم أن اقتصادنا يرمي مرتبط بالبتروال والغاز، حيث نتمتع كلية على اقتصاد الربيع، وهو المصدر الوحيد للعملة الصعبة، خاصة وأثنا نسجل تآكلا سريعا لاحتياطي الصرف.

■ **تم الإعلان عن قرار رفض العودة إلى الاستدانة والتمويل غير التقليدي، ماذا تقترحون لتمويل عجز الميزانية؟**

■ هذا هو السؤال المطروح حاليا، وتنتظر إجابات من قبل الحكومة، أما عن الحلول فهي في نظري تبقى حلولا نظرية مثل الذهاب أكثر نحو سياسة شد الحزام، لكن بشرط أن يكون هناك توزيع عادل للأعباء التي تتطلبها المرحلة، تقشف يمس الجميع وليس فئة معينة فقط، إضافة إلى استرجاع الضرائب المتراكمة التي تضاربت الأرقام حولها طيلة العقود الماضية، فهناك من يتحدث عن 6000 مليار دينار، وهناك من يتحدث عن رقم 9000 مليار دولار، وحتى إن لم نستطع تحصيل كامل المبلغ، فجزء منه سيكون كفيلا لحل جزء من الأزمة الكبيرة، لأن العجز المتوقع في موازنة الدولة خلال السنة الجارية، سيصل إلى حدود 2784 مليار دينار، ما يعادل 21 مليار دولار، يعني لو حملنا الضرائب المتأخرة ولو جزء منها فقط، أي حوالي 2000 مليار دينار أو 3000 مليار دولار، نستطيع حل مشكل كبير، إذا هناك حلولا صعبة وليست سهلة وتتطلب مجهودا ووقتا، وألا سنلجأ إلى الاستدانة الخارجية، ليس إلى صندوق النقد الدولي، بل إلى مؤسسات مالية أخرى أفريقية، مثل البنك الإسلامي للتنمية ولو بمبالغ بسيطة التي بكل تأكيد لن تحل الأزمة والعجز.



يؤكد الأستاذ بجامعة ورقلة سليمان ناصر، أن المضي نحو تجسيد خطة الإنعاش الاقتصادي، يحتاج إلى إيجاد حلول تتعلق بعجز الميزانية المتوقع خلال السنة الجارية أن يصل إلى 21 مليار دولار، لأن الجوارب الكبرى لخطة الرئيس، وإن كانت تعتمد على قطاعات أخرى بعيدا عن الربيع النفط، إلا أن توفر الأموال يعتبر أكبر تحد لتنفيذها، مشددا في حديث لـ الشعب، على أنه كلما كان التعافي الصحي العالمي أسرع، كان تنفيذ الخطة أسرع.

حوار: هيام بعيون

■ **الشعب: تم إقرار خطة للإنعاش الاقتصادي، في رأيكم أين وصل تجسيدها على أرض الواقع؟**

■ **الأستاذ سليمان ناصر:** حتى نكون صرحاء أكثر، عندما تم الإعلان عن خطة الإنعاش الاقتصادي سنة 2020، لم تكن دقيقة بما يكفي، بل كانت خطة عامة تمتد لغاية سنة 2024، ولم تحدد ماهية الخطة على مدار كل سنة من السنوات المتبقية، مع العلم أنه لبناء خطة لا بد من أن نحدد لها إستراتيجية وأهداف على المدى القصير، المتوسط والطويل، وبالتالي فإن هناك محاور عامة اعتمد عليها برنامج رئيس الجمهورية، مثل رقمنة الإدارة والمؤسسات العمومية، إضافة إلى الاعتماد على المؤسسات الناشئة، وتشجيعها حتى تمتد أكبر قدر من طاقة الشباب، فضلا عن الضريبة الإسلامية، وأهم محور في النموذج الاقتصادي الجديد هو الابتعاد عن الاعتماد بشكل كلي عن الربيع النفطي بنسبة 20 بالمائة، ورفع الصادرات خارج المحروقات إلى حدود 5 أو 6 مليار دولار، علما أنه حاليا لا تتجاوز 2 مليار في أحسن الحالات، وحتى هذا الرقم، فإن 75 بالمائة منه كله مشتقات نفطية، وبالتالي لا بد أن نتوسع الأمور أكثر، لذلك السؤال يبقى مطروحا، حول الخطة التفصيلية والبرنامج على المدى القصير المتوسط والطويل، وهذا حتى نحقق

أهدافنا ونقيم أنفسنا. اليوم لا نستطيع التقييم، في ظل عدة عوامل أهمها غياب استراتيجية وأهداف محددة للسنة الأولى، والتي لم توضع من قبل السلطات المعنية حتى نقول حقا نقدا. أما الأمر الآخر فهو أداء الحكومة المتفاوت باعتراف الرئيس، الذي أكد أن الحكومة «فيها وعليها»، حيث أن هناك وزراء أدوا واجبه وأخريين غير راضين عنهم، وبالتالي فإن أداء الحكومة لا بد من إعادة النظر فيه.

لا نستطيع الحكم على أداء الحكومة بصفة كلية لأنها معذورة، إذ سيكون التقييم بنسبة 70 بالمائة فقط، لأن الظروف الصحية التي خلفها فيروس كورونا المستجد، من حجر وغلغ وتوقف النقل بصفة شبه كلية، وتوقفت نصف اليد العاملة أثر بشكل كبير على أدائها، أما العامل الآخر وهو الأساسي فيتمثل في غياب الموارد المالية، فسنة 2020 شهدت انهيارا كبيرا لأسعار النفط بسبب الحجر العالمي وقلة الطلب، تصورا أن خام برنت وصل إلى 28 دولارا، وبتنزل الجزائر صخاري بلد وصل إلى 11 دولارا لأول مرة في تاريخه، معناه وصل إلى أقل من تكلفته.

أرى أنه من بين الأمور التي عطلت برنامج الإنعاش الاقتصادي للرئيس، قلة الموارد المالية مع تهاوي أسعار النفط، في وقت يؤكد المسؤولون أن الجزائر لن تلجأ للاستدانة الخارجية بسبب الحفاظ على السيادة الوطنية، وعدم تكرار سيناريو التسعينات، والشروط القاسية التي فرضها آنذاك صندوق النقد الدولي على الجزائر، ولن تلجأ أيضا إلى التمويل غير التقليدي عن طريق طبع النقود، وبالتالي كل هذه الظروف تؤثر إلى أن برنامج الإنعاش الاقتصادي لم ينطلق انطلاقا حقيقية خلال السنة المنصرمة.

■ **كيف تتوقعون المؤشرات السنوية الجارية أو خلال السداسي الأول على الأقل، في ظل بوادر أهمها ظهور لنساح الفيروس والعودة التدريجية للنقل؟**

■ الواقع هناك من أصبح يتكرر عالميا، هو «السيد كورونا»، فكما كان التعافي أسرع، كان تعافي الاقتصاد العالمي أسرع، ونحن طبيعة الحال جزء من اقتصاد العالم، وأعطيكم مثالا فينتول الجزائر «صحراء بلندن»، وهو من النوع الخفيف، يستعمل أكثر في وفود الطائرات، وتصوروا في وقت من

GUELMA : UNIVERSITÉ 8 MAI 45

Ouverture de 198 postes de doctorat

A travers un communiqué qu'elle vient de publier sur son site électronique, l'université 8 mai 45 de Guelma fait état de l'ouverture de pas moins de 198 postes de doctorat pour le compte de l'année universitaire 2020-2021 en indiquant que les inscriptions sont censées se faire par le biais de la plate-forme numérique " progrès " sur le site du ministère de l'enseignement supérieur.

■ **Hamid Fraga**

Cette source estime que le nombre de postes offerts pour l'échéance en question est exceptionnel par son importance par rapport aux quotas précédents et à l'étendue de la gamme des filières et des spécialités soulignant que le celui des filières est de 27 et celui des spécialités de 66, ce qui est considéré comme un record.

Cet acquis, précise le communiqué, est le résultat logique de la stratégie poursuivie par l'université du 8 mai 45 en matière de développement de la formation post-graduée ainsi que de l'effort particulier réservé à la recherche scientifique du point de vue aussi bien qualitatif que quantitatif. Le



nombre des candidats au concours y afférent d'ores et déjà enregistré est de 18 455 et tous les dossiers retenus l'ont été sur la base des paramètres consacrés pour cette ultime formation

post-graduée, observe le communiqué qui souligne que ce nombre est le plus important depuis la création de l'université et qu'en conséquence, celle-ci a mobilisé tous les moyens humains et ma-

tériels nécessaires autant administratifs que pédagogiques pour assurer la meilleure organisation des épreuves qui s'étendront du 27 février au 20 mars au niveau de ses différents sites. Le communiqué indique par ailleurs, que, grâce à ses performances remarquables notamment dans les domaines de la visibilité et la numérisation, l'université du 8 mai 45 a été classée par l'organisme mondial connu sous le nom de " Transparent Ranking of Webometrics " localement à la 8ème place localement et mondialement à la 15ème place précisant que c'est là la preuve du travail scientifique de qualité réalisé par l'établissement durant les deux dernières années.

UNIVERSITE DE JIJEL

Programme adapté aux besoins de l'industrie

■ **R.C**

L'université Mohamed Seddik Benyahia de Jijel a abrité mercredi une cérémonie de validation du premier programme de formation adapté aux besoins de l'industrie nationale. Dans une déclaration à l'APS, le président directeur général de l'université industrielle, l'organisme qui supervise ce programme, Gharib Sifi Elaboré a relevé que ce programme élaboré par l'université de Jijel et des entreprises industrielles est considéré comme "le premier programme de partenariat en Algérie entre les secteurs de l'industrie et de l'enseignement supérieur et de la recherche

scientifique". Il a également détaillé que ce programme élaboré a été par "des groupes de travail communs composés de différents acteurs des deux secteurs". Le programme de formation se base, selon le même responsable, sur la conception de nouveaux modèles d'enseignement au profit des étudiants de l'université s'adaptant avec les besoins des entreprises industrielles (usine sidérurgique de Bellara Jijel, l'entreprise d'emballage et art d'impression de Bordj Bou -Arréridj et le groupe industriel du papier et la cellulose). L'action s'inscrit, a déclaré le même responsable, dans le cadre de l'application de la nouvelle politique de l'Etat vi-

sant l'intégration de l'université dans l'environnement économique national pour une complémentarité entre les deux parties. Le P-dg de l'université industrielle a ajouté qu'il s'agit là de "l'un des épisodes du processus de concrétisation du programme du président de la République, M. Abdelmadjid Tebboune visant le développement de l'industrie algérienne à travers des compétences locales supervisées par des chercheurs de l'université algérienne". Des conventions seront conclues entre l'université Mohamed Seddik Benyahia (Jijel) et des groupes industriels, ceux du papier et la cellulose et l'usine sidérurgique de Bellara notamment pour permet-

tre aux étudiants de bénéficier de l'expérience des cadres de ces entreprises, a fait savoir la même source. Ces conventions devront permettre le transfert des connaissances aux étudiants, en s'appuyant sur la réalité de l'industrie locale et les besoins exprimés pour une autosuffisance en la matière, a-t-on ajouté précisé. La cérémonie à laquelle ont pris part les autorités locales, a été mise à profit pour mettre en avant l'avancement réalisé dans la concrétisation des plateformes numériques par le laboratoire de recherche de l'université de Jijel au profit de l'usine sidérurgique de Bellara et l'entreprise d'emballage et d'art d'impression.

30/01/2021. N°6363

L'université met le cap sur l'autonomie

Le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Abdelbaki Benziane a souligné que l'université se dirige vers l'autonomie en matière de gestion et de pédagogie et la consolidation de sa relation avec l'environnement socio-économique afin de répondre à ses besoins.

Dans un entretien accordé à la chaîne de télévision "El-Bahia", diffusé mercredi soir, il a déclaré que les efforts sont concentrés, dans le cadre du projet de loi régissant le secteur de l'enseignement supérieur, examiné par le corps universitaire, sur l'autonomie des établissements universitaires dans la prise de décisions pédagogiques, scientifiques et administratives et de gestion.

Le pouvoir d'évaluation et de décision a été accordé aux universités pour gérer la phase d'achèvement de l'année universitaire écoulée et la préparation de la rentrée universitaire dans la conjoncture marquée par la pandémie du Covid-19, a rappelé M. Benziane dans ce sens.

L'autonomie de l'université s'opérera progressivement à commencer par des décisions centrales qui seront transférées aux établissements universitaires, a indiqué le ministre, déclarant que dans le cadre de cette démarche, l'université doit s'adapter avec son environnement économique et social et doit répondre aux besoins de son environnement en matière de spécialités.

Au passage, Abdelbaki Benziane a insisté sur la nécessité de prendre en considération l'employabilité des diplômés et de ne pas s'orienter vers le développement des spécialités qui n'ont pas de relation avec l'environnement économique et social dont se trouve l'étudiant.

Au sujet de la relation de l'université avec son environnement, il a fait savoir que la stratégie du ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, adoptée depuis juillet 2020, repose sur un processus de consolidation de la relation entre le secteur et les entreprises économiques et sociales.

"Nous sommes dans une phase où il faut valoriser les travaux

des chercheurs de laboratoires et des centres de recherche et passer vers la phase de recherche pratique dans les établissements universitaires", a-t-il déclaré.

Dans le même ordre d'idées, M. Benziane a fait savoir que son département ministériel a ouvert plusieurs ateliers par le biais de groupes de travail avec tous les secteurs dont le commerce, la pêche, les mines, l'énergie, le Conseil national économique et social (CNES), le Conseil de l'environnement

et la Confédération du patronat, "pour définir des projets de coopération", en plus de la signature d'accords pour créer le cadre juridique et les facilités nécessaires aux chercheurs dans le travail escompté.

Abordant l'ouverture de l'université sur l'environnement international, le ministre a annoncé le passage, dans les conventions de coopération avec des universités étrangères qui se limitait seulement à l'aspect académique, à une relation de jumelage ouverte sur l'environnement économique de l'université.

Dans ce sens, il a cité 121 accords avec des universités de 60 pays, en plus de projets avec des universités européennes et asiatiques dans le cadre de partenariat "gagnan-gagnant", soulignant que la relation avec les universités étrangères comporte l'échange de compétences et d'expériences et la mobilité des étudiants.

30/01/2021. N° 2506

UN PORTAIL NUMÉRIQUE POUR LES ÉTUDIANTS

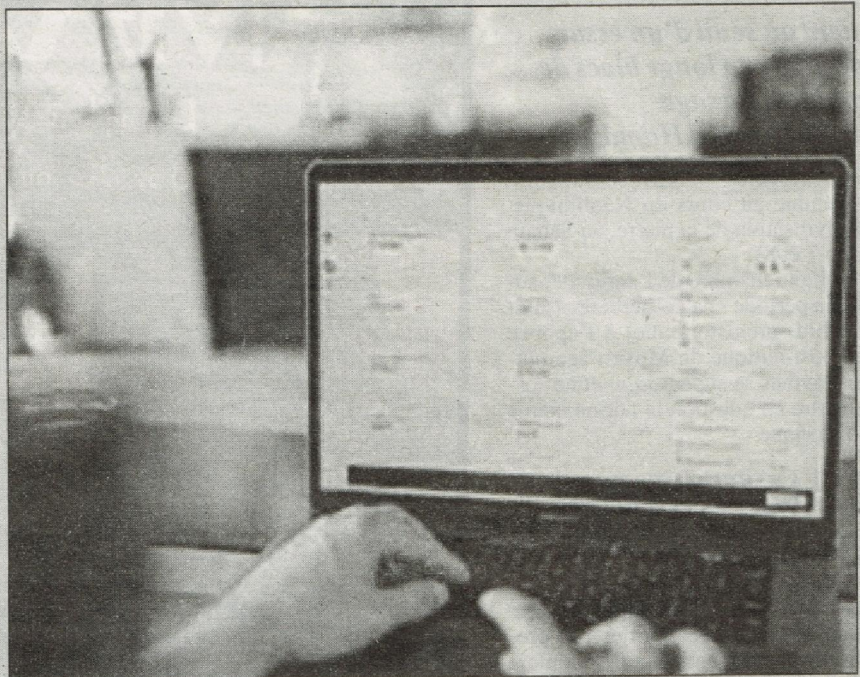
L'université de M'sila vient de lancer, dans le cadre du schéma directeur du numérique 2021, un Portail numérique de l'étudiant (PNE), qui est un espace de collaboration avec un accès personnalisé à différents services de l'établissement.

Il offre la possibilité de gestion électronique des dossiers et d'accès à diverses sources d'informations, comme les cours en ligne, les bibliographies et les bases de données ainsi qu'à des stages, des emplois et des bourses d'études.

Le D^r Heraghem Kameleddine, directeur du numérique à l'université, considère le PNE comme un moyen supplémentaire pour améliorer la communication avec les étudiants et mettre à la disposition des étudiants des contenus pédagogiques, des informations administratives relatives à la vie universitaire, aux enseignements et au fonctionnement de l'établissement ainsi que de la documentation en ligne.

Cet espace numérique leur permet de participer à des espaces communautaires : forums de discussion, espaces collaboratifs, blogs. Il leur offre un ensemble intégré de services numériques tels que l'impression des relevés de notes et des certificats de scolarité, le contact avec les enseignants, la connaissance des emplois du temps.

Le P^r Baddari Kamel, recteur de l'université, juge que cette approche dynamique et collaborative axée sur les besoins de l'étudiant et sur la recherche de la bonne combinaison de technologies et de services peut fournir une gouvernance numérique de qualité aux acteurs universitaires. Pour le recteur, il s'agit de favoriser le partage



et la diffusion de ressources et de pratiques en fournissant à tout étudiant un espace de travail et de stockage.

Avec cet outil, l'université franchit une nouvelle étape dans l'informatisation de

ses activités d'enseignement et de gouvernance, affirme le P^r Benouadah El Hachemi, vice-recteur chargé des relations extérieures.

F. D.

UNIVERSITÉ

VERS UNE AUTONOMIE EN MATIÈRE DE GESTION ET DE PÉDAGOGIE

Le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Abdelbaki Benziane, a souligné que l'université se dirige vers une autonomie en matière de gestion et de pédagogie et la consolidation de sa relation avec l'environnement socio-économique afin de répondre à ses besoins. Dans un entretien accordé à la chaîne de télévision «El-Bahia», diffusé mercredi dernier, il a déclaré que les efforts sont concentrés sur le projet de loi régissant le secteur de l'enseignement supérieur, examiné par le corps universitaire, concernant l'autonomie des établissements universitaires dans la prise de décisions pédagogiques, scientifiques et administratives et de gestion. Le pouvoir d'évaluation et de décision a été accordé aux universités pour gérer la phase d'achèvement de l'année universitaire écoulée et la préparation de la rentrée universitaire dans la conjoncture marquée par la pandémie du Covid-19, a rappelé M. Benziane dans ce sens. L'autonomie de l'université s'opérera progressivement, à commencer par des décisions centrales qui seront transférées aux établissements universitaires, a indiqué le ministre, déclarant que dans le cadre de cette démarche, l'université doit s'adapter à son environnement économique et social et doit répondre aux besoins de son environnement en matière de spécialités. Au passage, Abdelbaki Benziane a insisté sur la nécessité de prendre en considération l'employabilité des diplômés et de ne pas s'orienter vers le développement de spécialités qui n'ont pas de relation avec l'environnement économique et social où se trouve l'étudiant. Au sujet de la relation de l'université avec son environnement, il

a fait savoir que la stratégie du ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, adoptée depuis juillet 2020, repose sur un processus de consolidation de la relation entre le secteur et les entreprises économiques et sociales. «Nous sommes dans une phase où il faut valoriser les travaux des chercheurs de laboratoires et des centres de recherche et passer vers la phase de recherche pratique dans les établissements universitaires», a-t-il déclaré. Dans le même ordre d'idées, M. Benziane a fait savoir que son département ministériel a ouvert plusieurs ateliers par le biais de groupes de travail avec tous les secteurs dont le commerce, la pêche, les mines, l'énergie, le Conseil national économique et social (Cnes), le Conseil de l'environnement et la Confédération du patronat, «pour définir des projets de coopération», en plus de la signature d'accords pour créer le cadre juridique et les facilités nécessaires aux chercheurs dans le travail escompté. Abordant l'ouverture de l'université sur l'environnement international, le ministre a annoncé le passage, dans les conventions de coopération avec des universités étrangères qui se limitaient seulement à l'aspect académique, à une relation de jumelage ouverte sur l'environnement économique de l'université. Dans ce sens, il a cité 121 accords avec des universités de 60 pays, en plus de projets avec des universités européennes et asiatiques dans le cadre de partenariat «gagnant-gagnant», soulignant que la relation avec les universités étrangères consiste en l'échange de compétences et d'expériences et la mobilité des étudiants.

Mercredi 20 - Samedi 30 Janvier 2021

30/01/2021. N°17201



GUELMA

Le CRA s'implique dans les zones d'ombre

Le responsable du comité de wilaya, le Dr Boughaba Azeddine, a déclaré qu'un plan d'action concernant la situation à Guelma a été élaboré en coordination avec les autorités locales, pour la prise en charge des populations des zones d'ombre. Le docteur précise que les services de la Wilaya ont lancé les sites dans les communes de Bouchegouf, Mdjez-Sfa, Oued-Fragha-Bouhamdane, Roknia, Oued-Zenati, Bordj-Sabat, Ain-Reggada, Tamlouka, Bouhachana et Ain-Sandal. Selon notre interlocuteur, le

comité de wilaya de Guelma a travaillé dans ce sens afin de répondre aux préoccupations des habitants de ces zones.

Selon le président du comité de wilaya, le mouvement des délégués entre les communes se déroule normalement. Guelma reste le point de contact afin de régler tous les problèmes. Les zones d'ombre constituent l'essentiel du grand dossier qui revêt un intérêt particulier dans le programme du gouvernement.

Noureddine Guergour

30/01/2021. N°9243

UNIVERSITÉ DE JIJEL

Signature de conventions avec AQS et EMBAG

● Cette dernière phase est la concrétisation du travail accompli depuis juillet dernier par les équipes conjointes avant de laisser la place aux autres acteurs.



PHOTO : EL WATAN

L'objectif est de faire connaître les entreprises entre elles et mutualiser l'effort d'échange

C'est sous l'égide du groupement algérien de l'université industrielle Groupement algérie corporate universities (GACU) que des conventions tripartites ont été signées, mercredi dernier, à l'université Mohamed-Seddik Benyahia de Jijel, en présence du wali Abdelkader Kelkel et le P/APW, Hocine Brinet, entre le recteur de cet établissement, le D' Hamza Amirèche, les représentants du complexe sidérurgique d'AQS (Algerian Qatar Steel) et EMBAG (filiale du groupe GIPEC, spécialisé dans le papier et la cellulose) et le PDG du GACU, Ghrieb Sifi. Le recteur se félicitera de la concrétisation du travail accompli depuis juillet dernier par les équipes conjointes avant de laisser la place aux autres acteurs et procéder à la signature des différentes conventions, dont une conjointe. En

margin des travaux, le PDG du GACU nous dira qu'avec la signature de ces conventions à Jijel, «c'est le premier projet pilote qui a été réalisé à l'échelle nationale», ajoutant que «c'est la concrétisation d'une coopération entre le monde socio-économique et le monde académique». Cette stratégie passe, comme il nous l'expliquera, par l'élaboration d'un référentiel des métiers et des compétences de l'industrie nationale qui concerne 6 annuaires qui devraient aider à mieux «faire connaître les entreprises entre elles et mutualiser l'effort d'échange». Ces annuaires ont trait aux inputs, c'est-à-dire les matières premières et pièces détachées importées, les outputs, pour les produits fabriqués localement par les entreprises, les déchets industriels en vue de leur valorisation. Les compétences formeront un

autre annuaire. Et celles-ci ne se résumeront «pas seulement à un CV, mais plutôt à un domaine d'expérience». Outre le recensement des experts en activité par domaine d'activité, le PDG du GACU nous précisera qu'il y a aussi un intérêt pour les plus âgés puisqu'un recensement est en cours de ces derniers, qu'ils soient en retraite ou encore actifs, en vue de la création du Conseil des experts seniors. Le quatrième volet concerne l'annuaire des déchets industriels dont la solution passe par la résolution de la problématique du «pourquoi on exporte ces déchets et quelle est leur deuxième utilisation?». Là, c'est au centre de recherche de l'université de dire comment on peut valoriser ces produits, dira notre interlocuteur. Le cinquième annuaire concerne l'usinage, car des fois on trouve des équipements tout

neufs dans des hangars inexploités qu'il faut réexploiter, car là aussi on réduit le coût en devises que le 6^e et dernier annuaire s'attelle au recensement des prestations à forte valeur ajoutée encore importées à même d'être réalisées par des compétences locales, car comme le mentionnera notre interlocuteur «c'est un volet qui consomme des devises». Pour sa part, le D' Mohamed Nadjib Zennir a présenté un aperçu sur les annuaires et surtout les plateformes numériques concernant AQS et EMBAG dénommées respectivement Burkan (Volcan) et Alfa. Une démonstration a été effectuée sur les deux plateformes où grâce à une recherche avec des mots-clés on accède aux données voulues (données économiques, experts, intrants et outputs, formation, projets de recherche...).

Fodil S.

SESSION DE L'APW DE GUELMA

Les élus dénoncent les lenteurs dans l'application de la loi 08-15

C'est un rapport des plus noirs qu'a révélé la commission du logement et de l'urbanisme de l'APW de Guelma lors de la session tenue, mardi dernier. Un rapport d'une centaine de pages mettant à nu les manquements flagrants de l'application de loi 08-15 du 20 juillet 2008 fixant les règles de mises en conformité des constructions et leur achèvement. Poussés dans leurs derniers retranchements, le wali de Guelma, les chefs de daïra et les directeurs concernés, présents, ont subi un véritable réquisitoire. «Les dossiers déposés par les citoyens pour la régularisation de leurs constructions auprès des commissions habilitées dans la stricte application de la loi 08-15 ne trouvent pas d'issues depuis des années et les exemples sont nombreux»,

martèle Nadia Achouri, rapporteure de la commission. Et de préciser, chiffres à l'appui, que «le taux d'actes établis dans la wilaya est de 14,13%. Soit 21 887 dossiers déposés auprès des 34 communes pour 3094 actes établis (régularisés). Aucun acte n'a été établi dans les daïras d'Aïn Ahsainia et de Hammam N'bails, soit un taux de 0%». Pour enfoncer le clou, c'est le P-APW lui-même en qualité de victime, qui dénonce : «Ils ont déchiré des pages et pour couronner leurs méfaits, ils ont délibérément égaré mon dossier de régularisation». Un témoignage lourd de sens en présence de l'exécutif de wilaya et des directeurs. «Il nous faut des exemples concrets. Des noms pour que nous puissions tirer au clair cette affaire», réplique le wali. Bien évidemment, la

mauvaise interprétation de la loi 08-15 par les commis de l'Etat, chacun à son niveau, «et parfois même sujet à un rejet arbitraire des demandes pour des raisons personnelles ! Très souvent non notifiés, laissant le demandeur en attente depuis des années», comme le diront des intervenants. Sans omettre la tristement célèbre «incompétence des fonctionnaires».

Quoi qu'il en soit, le grand déballage qu'a connu cette session n'a fait que révéler une situation qui pointe directement les commissions des APC et surtout des daïras. «J'ai demandé à un organisme spécialisé d'organiser des sessions de formation aux agents pour mieux comprendre cette loi, cela ce fera incessamment», a annoncé le wali.

Karim Dacri